Warith Scientific Journal

دور المناطق الحرة في معاملات الميزان التجاري لدولة الامارات العربية المتحدة

Experience the free zones in the United Arab Emirates

بشارحطاب ادهيم
Basar Hattab Adhim
Universityجامعة كربلاء كلية الادارة والاقتصاد
of Karbala
bashar.h@s.uokerbala.iq
07712436710

أ .د . عمار محمود حميد
Ammar Mahmoud Hamid جامعة
University of كربلاء كلية الادارة والاقتصاد
Karbala
ammar.m@uokerbala.edu.iq
07728735221

Abstract:
Based on the philosophy that revolves around the liberalization of foreign trade and economic openness, it has become self-evident that any country cannot be isolated from the world. Therefore, free zones are considered one of the aspects of economic development, especially since the countries of the world are witnessing today an acceleration in the movement of economic changes and the intensity of economic competition in order to create more... Liberalization of foreign trade.
Today, free zones have become widespread in many countries of the world and have become used as a tool for developing the economy, through which it is possible to raise the volume of exports and imports, improve the reality of the trade balance, transfer technology, reduce the unemployment rate, increase the country's inputs of hard currency, and other goals that can be achieved by establishing the zones. There are many successful experiences in this field that can be benefited from, and one can benefit from the project to establish a free zone to support and develop trade, the trade balance, and the rest of the sectors in any economy, in order to enjoy the advantages and capabilities that free zones offer to support the national economy.
Keywords: Free zones, trade balance .

المستخلص:
استنادا الى الفلسفة التي تتمحور حول تحرير التجارة الخارجية والانفتاح الاقتصادي اصبح من البديهي ان اي بلد لا يمكن ان ينعزل عن العالم لذا تعتبر المناطق الحرة احد اوجه التنمية الاقتصادية لاسيما وان دول العالم تشهد اليوم تسارعا في حركة المتغيرات الاقتصادية وشدة المنافسة الاقتصادية من اجل احداث المزيد من تحرير التجارة الخارجية .
ان المناطق الحرة اصبحت اليوم منتشرة في دول كثيرة من العالم واصبحت تستخدم كأداة لتنمية الاقتصاد حيث من خلالها يمكن رفع حجم الصادرات والواردات وتحسين واقع الميزان التجاري ونقل التكنلوجيا وتخفيض نسبة البطالة وزيادة مدخلات البلد من العملة الصعبة وغيرها من الاهداف التي من الممكن تحقيقها عن طريق اقامة المناطق الحرة وان هناك تجارب عديدة ناجحة في هذا المجال بالإمكان الاستفادة منها ويستفاد من مشروع اقامة منطقة حرة لدعم وتنمية التجارة والميزان التجاري وبقية القطاعات في اي اقتصاد كان للتمتع بما تقدمه المناطق الحرة من ميزات وامكانات لدعم الاقتصاد الوطني.
الكلمات مفتاحية: المناطق الحرة ، الميزان التجاري .

1- المقـــدمـــة:

ان فكرة انشاء منطقة حرة هي ليس فكرة حديثة انما يعود تاريخ انشاء المناطق الحرة الى فترة ازدهار افكار التجاريين وان بدايتها كانت تعتمد على النشاط التجاري بالدرجة الاولى واستغلت الدول الموانئ في انشاء المناطق الحرة كونها مرسى للسفن المحملة بالسلع والبضائع وتطور العمل في هذه الموانئ لإنشاء مخازن للسلع وتوفير الحماية لها والخدمات وكانت تقدم هذه

المناطق بعض التنازلات والاعفاءات الضريبية لتشجيع وصول البضائع اليها ومن ثم تحولت الى نوع جديد حيث ادخلت فيها الصناعة لتكون مناطق صناعية وتجارية في نفس الوقت واول منطقة صناعية انشأت في مدينة شانون عام 1959. ومن بعدها تطورت المناطق الحرة وازداد عددها واصبحت اداة تستخدمها الدول لجذب الاستثمارات وتطوير عملية التبادل التجاري والانفتاح نحو الاسواق العالمية وخاضت هذه التجربة عدة دول ذات اقتصادات قوية وحققت نجاحات اقتصادية كبيرة وحتى الدول النامية اصبحت اليوم تمارس نفس النشاط في مناطقها الحرة ولكن بنسب مختلفة حيث ان دولة الامارات العربية مثلا حققت نجاحات اقتصادية كبيرة من خلال استقطاب الاستثمارات العربية والاجنبية

2- منهجية البحث.

2-1- هدف البحث: ينبع هدف البحث من خلال تسليط الضوء على واقع المناطق الحرة والميزان التجاري الاماراتي لمعرفة مدى مساهمة المناطق الحرة في الميزان التجاري الاماراتي بهدف تقليل الاختلال الهيكلي في القطاعات الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل بدل الاعتماد على القطاع النفطي بالدرجة الاساس .

2-2- مشكلة البحث: بالنظر لاعتماد الامارات العربية على النشاطات الاستخراجية في نفقاتها العامة بالدرجة الاولى , لذا فمشكلة البحث هي ما مدى امكانية استفادة الامارات من اقامة المناطق الحرة في جذب الاستثمارات وتعزيز مساهمتها في الميزان التجاري .

2-3- فرضية البحث : يستند البحث الى فرضية مفادها(يمكن للإمارات الاستفادة من اقامة وتطوير المناطق الحرة من خلال السياسات والاجراءات والتشريعات التي تشجع وتجذب المستثمرين على الاستثمار في المناطق الحرة في سبيل تعزيز الميزان التجاري الاماراتي ورفع مساهمة المناطق الحرة فيه).

2-4- منهجية البحث: استند البحث على منهج تحليلي يعتمد الاسلوب الوصفي والتحليلي ومن خلالهما تم تحليل البيانات والمؤشرات الاقتصادية ومقارنة بيانات الجداول الاقتصادية الخاصة بالمناطق الحرة وميزانها التجاري ومقارنته بالميزان التجاري الاجمالي للبلد وتتبع التغيرات خلال فترة الدراسة ودراستها ومقارنتها لاستنباط الآثار الناجمة عن اقامة المناطق الحرة وتطوراتها ومدى انعكاس ذلك على الصادرات والواردات الاجمالية والميزان التجاري الاجمالي من خلال الاعتماد على البيانات الرسمية والدراسات السابقة وما تم نشره في المواقع الرسمية من نشرات وتقارير وبيانات فيما يخص موضوع الدراسة .

2-5- هيكلية البحث: اذ تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث جاء المبحث الاول بعنوان الاطار المفاهيمي للمناطق الحرة , اما المبحث الثاني فكان بعنوان واقع المناطق الحرة في دولة الامارات العربية ومن ثم المبحث الثالث بعنوان المعاملات التجارية للمناطق الحرة لدولة الامارات العربية والسياسات والتشريعات .

2-7- الحدود المكانية والزمانية للبحث. الحدود المكانية للبحث هي حدود دولة الامارات العربية المتحدة اما الزمن فتم الاستعانة بالبيانات الخاصة بالصادرات والواردات من المناطق الحرة والاجمالية في دولة الامارات من وزارة الاقتصاد الاماراتية للفترة من (2005-2022) .

3- المبحث الاول: الاطار المفاهيمي للمناطق الحرة .

3-1- المطلب الاول :تعريف المناطق الحرة (Free Zone).

هناك عدة تعاريف للمناطق الحرة وردت من قبل الكتاب والمختصين والمنظمات الدولية بأشكال متعددة لتحديد مفهومها ويعود سبب تعددها لاختلاف طبيعة الانشطة التي تمارس فيها وتنوع وتعدد اهدافها في كل دولة واختلاف سياسات الدول واهدافها الاقتصادية والاجتماعية ولكنها اجتمعت في مضمون ومفهوم واحد تقريبا وسنتطرق لبعض ما جاء من تعاريف المناطق الحرة من قبل الكتاب والمختصين والباحثين في هذا المجال وكما يلي:

1-عرف البعض من الاقتصاديين المناطق الحرة : ((على انها مساحة من الارض مقفلة تحت المراقبة ويمكن ان تكون ميناء بحري او جوي ,تستخدم لتخزين السلع والبضائع الواردة من الخارج او اعادة تصنيعها ثم تصديرها الى الدول الاخرى)).

(Mazriq , 2013,3)

2- عرف آخرون المناطق الحرة : ((على انها مساحة من الارض محددة ومزودة بالمنشآت ولا يسمح السكن فيها وتعتبر اجنبية بالنسبة للبلد المضيف لها من جانب التجارة الخارجية والرسوم الجمركية والنقد وعليه تعتبر خارجة عن قيود النقد الاجنبي ولا تطبق فيها القوانين الجمركية المطبقة في البد المضيف)) . **(Duha, 2004,40)**

3- وفي تعريف آخر للمناطق الحرة : ((انها جزء من ارض الدولة تقع في موقع استراتيجي على احد منافذها البرية او البحرية او الجوية او تقع بالقرب منها وهي مخصصة للاستثمار الاجنبي والمحلي في مجال التجارة والصناعة والخدمات وتحت مضلة قوانين معينه خاصة بها لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية للبلد وتحت السيادة الكاملة للدولة)).

(Khaleda and Kenza ,2019,11)

4- وتعرف المناطق الحرة : ((ايضا على انها مساحة من ارض الدولة يتم تحديدها وتخصيصها وأنشائها خارج المنطقة الجمركية ويتعامل معها كما لو انها اجنبية ولها الحرية في التبادل التجاري وتداول البضائع مثل الاستيراد والتصدير والتخزين ومعالجة السلع والبضائع والخدمات بدون فرض اي رسوم او ضرائب جمركية كما هو في نطاق المنطقة الجمركية)). **(Nour al-Din ,2004,153)**

2-3- المطلب الثاني: خصائص وسمات المناطق الحرة.

ومن اجل الوصول الى الخصائص والسمات للمناطق الحرة بصورة واضحة وشاملة يمكن درج هذه الخصائص بالاعتماد على التعاريف السابقة للمناطق الحرة وكما يلي :

1- ان المناطق الحرة تكون ذات مساحة جغرافية محددة .

تقام المناطق الحرة في جميع الدول المضيفة على مساحات جغرافية محددة بدقة مع مراعات نوع النشاط الاستثماري الذي سوف يمارس فيها والاخذ بنظر الاعتبار التوسعات المستقبلية التي من الممكن ان تحصل في ذلك النشاط , ولذلك فان الدولة المضيفة لهذه المناطق يستوجب عليها القيام بدراسات وبحوث مكثفة قبل الاقدام على اقامة هذه المناطق وتكون الدراسة شاملة لعدة جوانب منها نوع النشاطات المقترح اقامتها والمساحات المطلوبة لإقامتها واختيار الموقع المناسب كأن تكون المناطق قريبة من الموانئ او المطارات او في اقاليم نائية تمتاز بكثافة سكانية قليلة مثلا او من اجل تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بينها وبين اقاليم الدولة. **(Muhammad Al-Harazi , 2007 ,31)**

2-ان تكون المنطقة الحرة معزولة عن الاقليم الجمركي للدولة.

ويكون ذلك من خلال وضع الاسوار على المنطقة الحرة او قد تكون معزولة بموانع طبيعية كالجبال والانهار وبذلك تصبح المنطقة الحرة معزولة عزلا تاما عن اقليم الدولة وكأنها جزء خارج الاقليم من الناحية الجمركية وتطبق بعض القواعد القانونية في المنطقة الحرة وتعامل البضائع الداخلة اليها من الدولة معاملة الصادرات اما السلع الواردة من المنطقة الحرة معاملة الواردات.

3- ان تكون المنطقة الحرة خاضعة لسيادة الدولة.

يجب ان تطبق وتسري على المنطقة الحرة جميع القوانين المطبقة داخل الدولة اي انها تخضع للسيادة الكاملة للدولة فيما عدا اذا صدر قانون خاص ينظم التعاملات القانونية داخل المنطقة الحرة . **(Catherine ,2016 , 173)**

4- ان تحدد الانشطة المسموح بها في المنطقة الحرة.

في الغالب تقسم المناطق الحرة بناءً على النشاط التجاري والصناعي او التخزين او الخدمات المالية والتأمين التي تقدمها تلك المناطق او غير ذلك من التقسيمات وان كان في الغالب في وقتنا الحاضر تمارس في المناطق الحرة جميع تلك النشاطات في وقت واحد.

3-3- المطلب الثالث: اهداف الدولة المضيفة من انشاء المنطقة الحرة.

عندما تنشأ الدولة منطقة حرة فهي تهدف الى تحقيق عدة امور اقتصادية واجتماعية وكما يلي:

1- زيادة حركة التبادل التجاري بما يؤدي الى زيادة حجم الصادرات وذلك من خلال تخفيف القيود الجمركية والادارية بهدف تسهيل حركة البضائع وتخفيف القيود الادارية والجمركية.

2- زيادة موارد الدولة من النقد الاجنبي والتي تهدف من خلالها الى تحقيق الزيادة في موارد الدولة وتخفيض نسبة العجز المالي في ميزان المدفوعات من خلال زيادة الموارد الغير مباشرة الحاصلة عن هذه المناطق والمتمثلة في رفع دخلها من رسوم الترانزيت او الملاحة ورسوم الخدمات. **(Muhammad Naji ,2008 ,176)**

3- نقل وتوطين التكنلوجيا المتطورة من الدول الصناعية المتقدمة الى الدول المضيفة والمتمثلة بالمكائن والمعدات .

4- تساهم المناطق الحرة بصورة مباشرة او غير مباشرة في تنمية وتطوير المدن والاقاليم والقطاعات المختلفة.

(Jalal Juwaida Al-Qassas ,2022 , 608)

5 - توفير فرص عمل جديدة بالإضافة الى تدريب وزيادة مهارات العاملين.

6- تساعد المناطق الحرة في تنمية وتطوير الصناعات المحلية.

7-عند الطوارئ وحدوث الازمات تعتبر المناطق الحرة اسواق احتياطية للبلد. **(266 , 2015 , Abdul Razzaq)**

8- استغلال الموارد الطبيعية المتوفرة في البلد المضيف استغلال امثل وخلق القيمة المضافة بدلا من تصدير هذه المواد بصورة مواد اولية خام الى الخارج بأسعار منخفضة.

9- رفع كفاءة الايدي من خلال التدريب وتنمية القدرات البشرية التي يتم توظيفها في الشركات الاستثمارية.

(Muhammad Madahi ,2020 , 27)

3-4- المطلب الرابع: نظرة عامة عن طبيعة الاقتصاد الاماراتي .

تعد دولة الامارات ثاني اكبر اقتصاد عربي او خليجي حسب ما جاء بوثيقة عصر الاتحاد الصادرة من مجلس دبي الاقتصادي وتعد من بين اسرع الاقتصادات نموا في العالم حيث ان الناتج المحلي الاجمالي لدولة الامارات ارتفع من (6.5) مليار درهم الى (1248) مليار درهم خلال الفترة من 1971 الى 2011 ليحقق زيادة تقدر نحو 192 ضعفا ... اما قطاع الصناعة فقد نمى وتطور بصورة كبيرة حيث شهد ازدياد عدد المنشآت الصناعية من (3567) منشأة باستثمارات بلغت نحو (70.42) مليار درهم 2006 و (4960)منشأة باستثمارات تقدر بنحو (101,18) مليار درهم في عام 2010 وهذا يعكس توجه الدولة الى الاهتمام بقطاع الصناعة وهي تسعى الى تحقيق مساهمة لقطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي بما لا يقل عن 25%.

(Emirates Banks Association, Annual Report 2011. 5-6)

ويتميز الاقتصاد الاماراتي بعدة خصائص رئيسية تجعله يختلف عن باقي الاقتصادات في الدول النامية حيث اعتمدت دولة الامارات الاقتصاد الحر منذ نشأتها والذي يعتمد على نظام السوق ويعتمد الاقتصاد الاماراتي على الايرادات النفطية بشكل كبير وذلك منذ منتصف السبعينات في تغطية نفقات الدولة ويعتمد على العمالة الوافدة لعدم توفر القوى العاملة الوطنية للتنفيذ او المساهمة في المشاريع الانتاجية والخدمية ولها موقع جغرافي مكنها من ايجاد علاقات اقتصادية متميزة مع الدول الاسيوية والعربية القريبة مما ساعدها على وجود اسواق قريبة وبتكاليف منخفضة نسبيا .**(Muhammad Saad , 2002, 2) .**

ان النفط الاماراتي يمثل ما نسبته (16.7%) من اجمالي الاحتياطيات النفطية العربية المؤكدة في عام 2023 وذلك حسب ما جاء بتقرير منظمة اوبك لعام 2023 حيث شكلت مداخيل دولة الامارات من الايرادات النفطية نسبتها . **(OPEC Report, 2023)**

يظهر من البيانات الاقتصادية في الجدول (1) ادناه للفترة من 2005ولغاية 2022 لدولة الامارات العربية والتي يمكن لنا تحليل التغيرات في انتاجية القطاعات الاقتصادية لدراسة واقع اقتصاد دولة الامارات العربية خلال تلك الفترة وكما يلي :

3-4-1- الناتج المحلي الاجمالي ومراحل النمو لدولة الامارات العربية للفترة من2005-2022 .

ان تقديرات الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للقطاعات ارتفعت من (133,583) مليون دولار في عام2005 الى (283,916) مليون دولار في عام2010 بنسبة نمو (25.8%) ويرجع السبب لارتفاع ناتج قطاعي الصناعة التحويلية بالإضافة الى ناتج قطاع الخدمات الانتاجية خلال تلك الفترة واستمر نمو الناتج المحلي خلال السنوات الخمسة التالية حتى بلغ نحو (370,296) في عام 2015 ليحقق نسبة نمو (11%) وارتفاع قيمته بمقدار (86.380) مليون دولار مقارنة بما كان عليه

في عام 2010 اي حقق نسبة نمو (30%) خلال تلك الفترة ويعود السبب الى ارتفاع انتاجية قطاع الصناعات التحويلية وناتج قطاع الخدمات الانتاجية بالدرجة الاساس بينما في عام 2020 سجل الناتج المحلي الاجمالي انخفاضا بمقدار(62.273) مليون دولار مقارنة عام 2019 اي سجل الناتج المحلي الاجمالي في تلك السنة ركود بنسبة (-14.7%) وذلك بسبب آثار جائحة كورونا على اقتصادات دول العالم اجمع ودولة الامارات بالخصوص , وفي عام2022 شهد الاقتصاد الاماراتي تحسنا في الناتج المحلي الاجمالي حيث سجل (610.946) مليون دولار اي بزيادة مقدارها (191.069)مليون دولار مقارنة بعام 2021 وبنسبة نمو (45.5%) وهي اعلى نسبة نمو حققها الناتج خلال فترة الدراسة وهذا يدلل على نمو الاقتصاد الاماراتي بوتيرة متسارعة وكبيره.

2-4-3- ناتج القطاع الزراعي لدولة الامارات العربية للفترة من 2005-2022. ساهم قطاع الانتاج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي في عام 2005 بما قيمته (3,003) مليون دولار اي ما نسبته (2.2%) من الناتج المحلي الاجمالي وفي عام 2010 انخفضت مساهمة القطاع الزراعي الى ما قيمته (2,688) مليون دولار ليساهم بما نسبته (0.9%) من الناتج المحلي الاجمالي وانخفضت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي ما بين (0.8%) و(0.7%) ارتفاعا وانخفاضا خلال السنوات العشرة الاخيرة حتى عام 2022 وهذا يعكس عدم اهتمام حكومة الامارات العربية بالقطاع الزراعي بدرجة كبيرة مقارنة مع باقي القطاعات لذا انخفضت انتاجيته في دولة الامارات العربية خلال تلك الفترة .

3-4-3- ناتج قطاع الصناعة التحويلية لدولة الامارات العربية للفترة من 2005-2022 . بلغ في عام 2005 نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي (12.5%) ومن ثم انخفضت نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي الى (10%) عندما حقق انتاج ما قيمته (36.506) مليون دولار في عام 2015 لارتفاع مساهمة قطاع

جدول (1)

الناتج المحلي الاجمالي وناتج القطاعات ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي للإمارات حسب القطاعات الاقتصادية بأسعار السوق الجارية (2005-2022) (مليون دولار)

القطاعات / السنة	الناتج المحلي الاجمالي	ناتج قطاع الزراعة	ناتج قطاع الصناعة التحويلية	ناتج قطاع الخدمات الانتاجية والاجتماعية	نسبة مساهمة الزراعة الى الناتج المحلي الاجمالي	نسبة مساهمة الصناعة الى الناتج المحلي الاجمالي	نسبة مساهمة الخدمات الى الناتج المحلي الاجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي
2005	133.583	3.003	16.633	53.441	%2.2	%12.5	%40	--
2006	164.653	3.333	19.995	63.825	%2	%12	%38.7	%23
2007	196.643	2.612	25.726	79.777	%1.3	%13	%40.5	%19.4
2008	250.517	3.504	31.451	99.352	%1.4	%12.5	%39.6	%27.3
2009	225.631	2.578	34.108	115.546	%1.1	%15	%51	%9.9-
2010	283.916	2.688	25.126	128.719	%0.9	%8.8	%45	%25.8
2011	338.690	2.854	27.073	135.746	%0.8	%8	%40	%19.2
2012	372.314	2.582	32.676	147.872	%0.7	%8.7	%39.7	%9.9
2013	402.340	2.654	34.314	162.244	%0.6	%8.5	%40.3	%8
2014	419.741	3.106	39.725	178.579	%0.7	%9	%42.5	%4.3
2015	370.296	2.866	36.506	190.683	%0.8	%10	%51.4	%11.7
2016	365.882	2.995	37.740	196.351	%0.8	%10	%53.6	%1.2-
2017	377.701	2.971	34.262	212.442	%0.8	%9	%56.2	%3.2
2018	414.179	3.060	36.928	217.327	%0.7	%9	%52.4	%9.6
2019	421.142	3.078	36.727	223.662	%0.7	%8.7	%53	%1.7

2020	358.869	2.875	34.630	194.399	%0.8	%9.6	%54	%14.7-
2021	419.877	3.354	37.196	227.571	%0.8	%8.8	%54	%17
2022	610.946	5.081	55.902	293.484	%0.8	%9	%48	%45.5

المصدر : 1- صندوق النقد العربي (وآخرون) ,لتقرير الاقتصادي العربي الموحد ,ابو ظبي ,اعداد مختلفة .
2- نسب المساهمة ومعدل النمو من عمل الباحث .

الخدمات الانتاجية وقطاع الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة اكبر من مساهمة قطاع الصناعة التحويلية وارتفعت انتاجية هذا القطاع في عام 2022 الى (55.902) مليون دولار وانخفضت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي الى (9%).

4-4-3- قطاعات الخدمات الانتاجية والاجتماعية لدولة الامارات العربية للفترة من 2005-2022. حيث حقق هذان القطاعان ما قيمته (128.719) مليون دولار في عام 2010 أي ساهمة بنسبة (45%) في الناتج المحلي الاجمالي وبلغ اعلى قيمة له في عام 2022حيث بلغت قيمته نحو (293.484) مليون دولار واعلى نسبة مساهمة للقطاعين في الناتج المحلي الاجمالي بلغت (4%) في عامي 2020 و2021 ويعود سبب هذا الارتفاع الى ارتفاع عدد المشاريع الاستثمارية في المناطق الحرة وكذلك ازدياد عدد المناطق الحرة وتنوعها في الامارات الى 45 منطقة حرة في جميع الامارات .

4- المبحث الثاني : واقع المناطق الحرة والتشريعات والسياسات في دولة الامارات العربية.

4-1- واقع المناطق الحرة في دولة الامارات العربية .

توجد في دولة الامارات اكثر من(45) منطقة حرة بتخصصات متعددة ومتنوعه وذات بنى تحتية عالية الكفاءة وتتمتع بخدماتها الجيدة والمتميزة والحوافز التي تقدم للمستثمرين الاجانب مثل الملكية الكاملة للمشروع بنسبة(100%) وتحويل الارباح بنسبة(100%) واعفاءات ضريبية بنسبة (100%) واجراءات تأسيس سهلة واعفاءات على الرسوم الجمركية وقوانين ولوائح مستقلة ووصول سهل الى الاسواق اقليميا وعالميا. **(Ministry of Economy, UAE - www.moec.gov.ae/free-zones)**

وطيا جدول (2) يبين اسماء المناطق الحرة في دولة الامارات مقسمة حسب الامارة وكما يلي :

جدول(2)

المناطق الحرة في دولة الامارات موزعة حب الامارة مع نبذة عن نشاطاتها ومواقعها

ت	الامارة	اسم المنطقة الحرة	نبذة عن تاسيسها ونشاطها
1	امارة دبي	مدينة دبي الملاحية	تستقطب الصناعات البحرية والاستثمار في الخدمات الاستثمارية
		دبي كومير سيتي	تقع في ام رمول وتحتضن الشركات الالكترونية
		دبي الجنوب	يعد المشروع الرئيسي في دبي التطويري العصري بمساحة(145 كم)
		مركز دبي التجاري العالمي	تقع في قلب منطقة الاعمال وهي تستضيف المؤتمرات والمعارض
		حي دبي للتصميم	تقع بالقرب من برج خليفة ومتخصصة للتصميم والازياء والفنون
		مجمع دبي للعلوم	تقع في البرشاء الجنوبي وهي متخصصة لتلبية احتياجات قطاع العلوم
		المدينة العالمية للخدمات الانسانية	تقع في منطقة جبل علي تم انشائها عام 2003 لنقل البضائع للاسواق
		مركز دبي للسلع المتعددة	يقع في مدينة ابراج جميرا في قلب دبي وتمتلك شبكة طرق حديثة.
		مدينة دبي للتعهيد	تم انشائها في عام 2007 وهي تقدم الدعم ومراكز الاتصال والبيانات
		واحة دبي للسليكون	تأسست بعام 2004 بهدف تعزيز الصناعات القائمة للتكنلوجيا الحديثة
		مركز دبي المالي العالمي	هي منطقة مالية حرة ويدار من جهة مستقلة ولة نظام قانوني مستقل
		مدينة دبي للانترنيت	تحتضن شركات عملاقة مثل مايكروسوفت واوركل تأسست 1999
		منطقة ميدان الحرة	موقعها استراتيجي , تقع في قلب دبي و تستقبل جميع انواع الشركات
		مدينة دبي الطبية	تم انشائها في عام 2002 وهي مدينة طبية متكاملة تحتضن مئات العيادات والمستشفيات والمراكز الطبية ومراكز العناية الصحية
		مدينة دبي الاكاديمية العالمية	تم تأسيسها في عام 2007 وتحتضن اكثر من (27) جامعة عالمية

		مدينة دبي للانتاج	تم تأسيسها في عام 2003 وهي متخصصة بالانتاج الاعلامي
		مدينة دبي للاستوديوهات	تم انشائها في عام 2005 تختص بالانتاج التلفزيوني والسينمائي
		مدينة دبي للاعلام	تم تأسيسها عام 2001 وهي تحتضن اكبر الوكالات العالمية
		منطقة دافز الصناعية	تقدم الخدمات في مجال التراخيص للمتعاملين وتقع في مطار دبي
		سلطة دبي للخدمات المالية	هي منظم مستقل للخدمات المالية ودورها في ادرة الاصول والعمليات المصرفية والائتمانية وصناديق الاستثمار الجماعية والبورصات
		مجمع الذهب والاعمال	يقع في شارع الشيخ زايد ويمكن لرواده بيع وشراء السبائك الذهبية
		المنطقة الحرة في مطار دبي	يعمل في هذه المنطقة اكثر (2300) شركة مسجلة
		مدينة اكسبو دبي	وهي تضم مجموعة متنوعة من مناطق الجذب والنوادي الرياضية
		مجمع دبي للمعرفة	من خلالها يمكن الوصول الى مجموعة مثيرة من المعارض والورش
		منطقة دبي للسيارات (داز)	يوجد فيها اكبر سوق للسيارات المستعملة في دول الخليج العربي
		المنطقة الحرة في جبل علي	تم انشائها في عام 1985 وهي تقع في جبل علي بمساحة (100) كم^2
2	امـــــارة الشارقة	مدينة الشارقة للنشر	توفر هذه المنطقة اكثر من (1500) نشاط ترخيص تجاري
		المنطقة الحرة بالحميرة	موقعها في الحميرية استراتيجي يسهل الوصول الى الاسواق العالمية
		مدينة الشارقة للاعلام "شمس"	تقع قرب مطار الشارقة ودبي الدولي وتم انشائها في عام 2017
		المنطقة الحرة لمطار الشارقة	تتمتع بموقع استراتيجي بالقرب من مطار الشارقة الدولي والموانيء
		مجمع الشارقة للبحوث والتكنلوجيا	وهو يهدف الى رفد عمليات البحث والتطوير وهي تدعم الصناعة
		واحة الشارقة للتكنلوجيا والابتكار	اهم اهدافها اقامة البحوث العلمية التطبيقية وهي تابعة لجامعة الشارقة
		مدينة الشارقة للرعاية الصحية	هي هيئة منطقة حرة طبية وتبلغ مساحتها (2.5)مليون متر مربع
3	امـــــارة ابوظبي	مدينة مصدر	تقع بين ابو ظبي ودبي وتستضيف شركات صناعية كبيرة وصغيرة
		المنطقة الحرة في ميناء خليفة	هي جزء من مدينة خليفة الصناعية وتحتضن مجموعة من الصناعات
		المنطقة الحرة لمطارات ابو ظبي	تم انشائها في عام 2011 بمساحة (12) كم^2
		سوق ابو ظبي العالمي	موقعه استراتيجي في قلب ابو ظبي وقرب ميناء زايد ومطار ابوظبي
		المنطقة الاعلامية في ابو ظبي "تو فور 54"	تم تأسيسها في عام 2008 وهي تحتضن مئات الشركات الاعلامية
		المنطقة الحرة المتخصصة بالقطاع العسكري والامني ضمن مجمع توازن الصناعة	وهي منطقة حرة ذات تخصص بالعمليات المتعلقة بالصناعة الدفاعية والامنية مثل الانشطة التكنلوجية والالكترونية والصناعات المعدنية
4	امـــــارة عجمان	منطقة عجمان الحرة	تقع بالقرب من مطار عجمان والذي يسهل توريد وتصدير السلع
		مدينة عجمان الاعلامية الحرة	تم انشائها حديثا وتقدم للشركات الاعلامية التراخيص المتنوعة
5	امارة راس الخيمة	مدينة رأس الخيمة	تبلغ مساحتها (800)هكتار وهي تتخصص بتقديم الخدمات الملاحية
		هيئة مناطق رأس الخيمة الاقتصادية	تضم مجموعة من المناطق الحرة والمناطق المحلية وهي واجهة استثمارية جاذبة للاعمال والصناعات
6	امـــــارة الفجيرة	مدينة الابداع - الفجيرة	تم تأسيسها في عام 2007 وهي تعتبر مركز اعلامي ناجح
		المنطقة الحرة في الفجيرة	تقع على الساحل الشرقي مما يسهل عمليات الاستيراد والتصدير عبر المحيط الهندي
7	ام القيوين	منطقة التجارة الحرة في ام القيوين	تقع قرب الموانيء الرئيسية في الامارات وقرب مطار الشارقة ودبي

المصدر: (Ministry of Economy, UAE.moec.gov.ae/free-zones)

2-4- مجموعة التشريعات والسياسات الاماراتية لدعم وتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة.

ان المرتبة العالية التي احتلتها الامارات العربية في جانب انشاء المناطق الحرة وتطورها يعود الى الضمانات التي تقدمها الى المستثمرين مثل :

1- حق امتلاك المستثمرين الاجانب للشركات بدون الحاجة الى شركاء محليين وبنسبة (100%)

2- الاعفاء الكامل للاستيراد والتصدير من اي ضرائب جمركية وغيرها.
3- والحرية الكاملة في تحويل الارباح وراس المال الى الخارج.
4- اعفاء المشاريع من الضرائب لمدة لا تقل عن (15) سنة قابلة للتجديد بنفس المدة .
5- عدم وجود ضـرائب على الدخل الشـخصـي وايضـا تسـهيل مهمة توفير العمالة وخدمات اخرى مثل الكفالة والسـكن **(p13,2013,Mazriq)**

ان دولة الامارات العربية تتبع مجموعة من الآليات والسياسات والتشريعات من اجل خلق بيئة جاذبة للاستثمارات الاجنبية والمحلية ومن هذه السياسات ما يلي:

1- توفير بيئة قانونية مستقرة وآمنة مثل اصدار قانون المناطق الحرة وقانون الشركات . (www.moec.gov.ae/moe-opendata)

2- تقدم دولة الامارات العربية مجموعة من الحوافز المتنوعة الى المستثمرين بالإضافة قيام الحكومة بإزالة الحواجز التي تعيق عملية الاستثمارات.

3- يمكن للمستثمرين من مختلف الجنسيات تأسيس وتملك شركاتهم بالكامل وذلك حسب قانون الشركات التجارية في عام 2020 والذي يقضي بان ممارسة اي نشاط في الامارات لا يقتضي وجود وكيل مواطن اماراتي.

4- يمكن للمستثمرين الاجانب ان يستثمرون في اي قطاع يرغبون الاستثمار فيه مثل الزراعة او الصناعة او التعليم وغيرها. (https://www.moec.gov.ae/en/investment-incentives)

اما القوانين الخاصة بالاستثمارات الاجنبية ان من ابرزها :

1-قانون الملكية الاجنبية يتيح هذا القانون امكانية التمليك للعقارات الصناعية والتجارية في جميع مناطق الامارات .

2- قوانين الشراكة والاستثمار وهذه القوانين هي التي تنظم اجراءات تأسيس الشراكات والشركات والمشاريع التي يشترك فيها الاجانب مع المستثمرين المحليين ويتحدد بموجبها الحقوق والواجبات لكل طرف منهما.

3- تنظيم الشركات يبين هذا القانون شروط تأسيس الشركات ونوعيتها التي يسمح بها القانون .

4- الضوابط الضريبية وبموجب هذا القانون تحدد الضرائب على الشركات والمستثمرين الاجانب وايضا يحدد معدلات الامتيازات والاعفاءات الضريبية .(https://companysetup-freezone.co)

5- المبحث الثالث:- المعاملات التجارية للمناطق الحرة لدولة الامارات العربية والسياسات والتشريعات .

ولأجل معرفة واقع المناطق الحرة في التبادل التجاري لابد من تحليل البيانات في الجدول رقم (2) ادناه وكما يلي :

5-1- المطلب الاول: اجمالي صادرات المناطق الحرة للإمارات للفترة من (2011-2022) .

بعد ان توجهت دولة الامارات العربية الى الاهتمام بالتجارة الخارجية من خلال جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى اسواقها من خلال اقامة اكثر من (45) منطقة حرة في اماراتها بهدف تنشيط التجارة وتنمية الاقتصاد الوطني , ومن خلال تحليل بيانات الصادرات للمناطق الحرة في الجدول رقم (3) ادناه يمكن معرفة ان حجم الصادرات قد تطور بشكل كبير خلال الفترة من 2011 ولغاية 2022 حيث كان حجم صادرات المناطق الحرة في عام 2011 قد بلغ نحو (31,051)مليون دولار وارتفع حجم صادرات المناطق الحرة خلال عام 2012 الى(46,211) مليون دولار محققة بذلك نسبة نمو(48.8%) مقارنة بالعام السابق واستمرت المناطق الحرة في دعم التجارة الخارجية لدولة الامارات حتى بلغت صادراتها في عام 2015 نحو (43,898) مليون دولار محققة نسبة نمو (22%) وارتفع حجم صادرات المناطق الحرة في سنة 2020 الى نحو(109.8) مليون دولار وهي بذلك قد حققت نمو بنسبة (104%) مقارنة بعام 2019 وارتفعت قيمة صادرات المناطق الحرة خلال عام 2021 الى (164.2) مليون دولار بنسبة نمو (49%) ومن ثم ارتفعت الى (193.9) مليون دولار في عام 2023 بنسبة نمو (7%) وبفائض مقداره (16,208)مليون دولار ومحققة بذلك نسبة نمو (524%) مقارنة بعام 2011.

وهذا ما يعكس واقع المناطق الحرة في دولة الامارات العربية والدور الكبير الذي تلعبه في المساهمة بالتجارة الخارجية والتنمية اضف الى ذلك ان هناك آثار ايجابية غير مباشرة للصادرات من المناطق الحرة على الاقتصاد الوطني تتمثل في زيادة

حجم الانتاج وان زيادة حجم الانتاج تتطلب زيادة حجم المدخلات من المواد الاولية والخام والسلع النصف مصنعة وبهذا سوف يزداد الطلب على تلك المواد وشراؤها من الاقتصاد المحلي لسد حاجة المشاريع في المناطق الحرة وبالتالي زيادة مدخلات البلد من العملة الصعبة وكذلك يزداد الطلب على العمالة الوطنية والتي تحسن دخل الفرد وتقلل حجم البطالة في البلد المضيف وزيادة حجم الاستهلاك وبالتالي زيادة الطلب الاستهلاكي والذي بدوره سيحفز على زيادة الانتاج للصناعة المحلية ومن جانب اخر ان زيادة الدخول سوف يذهب جزء منها الى الادخار وتكوين راس مال تراكمي يذهب الى الاستثمار واقامة مشاريع والانشطة التجارية والصناعية جديدة وايضا يؤدي ارتفاع الصادرات الى ارتفاع ايرادات الخدمات وكذلك سوف تحل بعض هذه السلع التي تذهب الى السوق المحلية محل السلع المستوردة البلد وبالتالي خفض الاستيرادات من الخارج وخفض حجم او كمية العملة الصعبة الخارجة من البلد .

2-5- المطلب الثاني: اجمالي واردات المناطق الحرة للأمارات للفترة من 2011-2022. اما واردات المناطق الحرة فارتفعت الى (181.761) مليون دولار في عام 2012 بنسبة نمو (10.7%) وفي عام 2015 انخفضت الى (184.172) مليون دولار بنسبة (-2.8%) بينما نسبة نمو الصادرات في تلك السنة كانت كبيرة عند مقارنتها بالواردات لنفس السنة , استمرت واردات المناطق الحرة بالارتفاع بسبب زيادة عدد المشاريع فيها وحاجة تلك المشاريع الى المواد الخام والسلع الوسيطة والنصف مصنعة وكذلك الآلات والتكنلوجيا والاحتياطيات من قطع الغيار اللازمة للمصانع وغيرها حيث بلغت واردات المناطق الحرة في عام 2020 نحو (192.200)مليون دولار بنسبة نمو (16.7%) ومن ثم ارتفعت الى (236.500) مليون دولار وبنسبة نمو (6%).

ان جزء كبير من مدخلات المشاريع الانتاجية في المناطق الحرة قد يكون من الاسواق المحلية للبلد المضيف لها والذي يعود بالفائدة الاقتصادية للبلد من خلال زيادة حجم الايرادات من العملات الاجنبية والاستغلال الامثل للموارد اضف الى ذلك قد يحتاج المستثمر الى ايجار مخازن ومساحات من الاراضي لخزن المواد والآلات والسلع نصف المصنعة المستوردة ويحتاج الى كثير من خدمات المناطق الحرة وبالتالي يزيد من مدخلات البلد من العملات الصعبة بالإضافة الى ان زيادة الواردات

جدول (3) معاملات المناطق الحرة للإمارات مع العالم الخارجي للفترة من(2011-2022) (مليون دولار)

السنة	صادرات المناطق الحرة سلعية غير البترولية	واردات المناطق الحرة سلعية غير بترولية	صافي معاملات المناطق الحرة	معدل نمو صادرات المناطق الحرة	معدل نمو واردات المناطق الحرة
2011	31,051	164,127	133.075-	-------	----
2012	46,211	181,761	135.550-	%48.8	%10.7
2013	40,353	186,539	146.186-	%12.6-	%2.6
2014	35,923	189,632	153,709-	%10.9-	%1.6
2015	43,898	184,172	140,274-	%22	%2.8-
2016	45,917	189,213	143,295-	%4.6	%2.7
2017	53,042	180,739	127,697-	%15.5	%4.4-
2018	49,473	164,852	115,378-	%6.7-	%8.8-

2019	53,620	164,627	111,006-	%8.3	%0.13-
2020	9,810	192,200	82.400-	%104	%16.7
2021	164.2	222,800	58.600-	%49.5	%15.9
2022	181,2	236.500	55.300-	%10	%6

المصـــدر:1- المركز الاتحادي للتنافســـية والاحصـــاء على الرابط .https://opendata.fcsc.gov.ae/ar/@federal-customs-authority/free-zones-total-trade-volume.

2- صـــادرات وواردات 2020 من مركز دبي للســـلع الاســـاســـية (DMCC) على الرابط-https://cms.dmcc.ae/free zone/set-up-a-new-company

3- صادرات وواردات 2022 من وزارة الاقتصاد الاماراتية ومركز دبي للسلع (DMCC)

4- تحويل الدرهم الى دولار من قبل الباحث اسـتنادا لسـعر صـرف 3.6725 درهم لكل دولار المثبت في التقرير الاقتصـادي العربي الموحد لسنوات الجدول.

تعني زيادة حاجة المشـاريع الى المدخلات والتي سـوف ترفع حجم الانتاج ومن ثم الصـادرات وكذلك زيادة الطلب على الايدي العاملة الوطنية وزيادة متحصـلات البلد من العملات الصـعبة والذي يعود اثرها الايجابي بالمنفعة الى اقتصـاد البلد المضـيف , اما صـافي المعاملات التجارية فنلاحظ انها سالبة طيلة الفترة من 2011 الى 2022 أي ان هناك عجز في الميزان التجاري وان حجم الاسـتيرادات اكبر من حجم الصـادرات واعلى قيمة بلغتها صـافي المعاملات التجارية في المناطق الحرة هي (-153.7) مليون دولار في عام 2014 ويعزى السبب الاهم لهذا العجز هو لاستيراد المشـاريع للتكنلوجيا وقطع الغيار والاليات وجميع احتياجات بناء المنشآت والنشاطات داخل المناطق الحرة بالإضافة الى المواد الاولية والخام من الخارج .

من الجـدول رقم (4) نرى ان قيم الميزان التجـاري من عـام 2011 ولغـايـة عـام 2022 موجبـة اي ان الميزان قـد حقق فـائض وبنسب مختلفة من سنة الى اخرى حيث حقق اعلى قيمة (موجبة) فائض في الميزان التجاري في عام 2013 حيث حقق فائض بقيمة (137.152) مليون دولار ومن بعدها بدء الفائض في الميزان التجاري الاجمالي للبلد بالانخفاض حتى استقر في

جدول (4)

الميزان التجاري الاجمالي للإمارات والمناطق الحرة الاماراتية للفترة من (2011-202))(مليون دولار)

السنة	الميزان التجاري الاجمالي للمناطق الحرة في الامارات	الميزان التجـاري الاجمـالي لـدولـة الامارات المتحدة	نسبة الميزان التجاري للمناطق الحرة الى الميزان التجاري للأمارات
2011	133.075-	72,105	%184-
2012	135.550-	131,983	%102-
2013	146.186-	137,152	%106-
2014	153,709-	94,616	%162-
2015	140,274-	63,400	%221-
2016	143,295-	55,108	%260-
2017	127,697-	67,217	%199-
2018	115,378-	81,518	%141-
2019	111,006-	80,454	%138-
2020	82.400-	62,218	%132-
2021	58.600-	82,200	%71-
2022	55.300-	88,800	%62-

المصدر: 1- صندوق النقد العربي (وآخرون) التقرير الاقتصادي العربي الموحد , ابو ظبي , اعداد مختلفة .

2 - نسبة الميزان التجاري للمناطق الحرة الى الميزان التجاري الاجمالي للأمارات من عمل الباحث .

السـنوات الاخيرة من 2018 الى2022 على معدل قيمة (83) مليار دولار تقريبا ماعدا عام 2020 انخفض الى (62,218) مليون دولار لتأثر الصادرات والواردات بجائحة كورونا اسوة باقتصادات العالم والتجارة العالمية .

بينما نسبة الميزان التجاري في المناطق الحرة الى الميزان التجاري الاجمالي للإمارات العربية المتحدة ارتفعت هذه النسبة الى اقصاها في عام 2016 حيث بلغت (-260%) لارتفاع قيمة العجز في الميزان التجاري للمناطق الحرة وانخفاض قيمة الفائض في الميزان التجاري للإمارات العربية المتحدة ومن ثم تدرجت هذه النسبة الى مستويات ادنى حتى بلغت (-62%) في عام 2022 وهذا يعني انخفاض قيمة العجز في الميزان التجاري للمناطق الحرة وارتفاع قيمة الفائض في الميزان التجاري الاجمالي للإمارات اي تحسن في حجم صادرات المناطق الحرة وانخفاض استيراداتها من الخارج اما انخفاض قيمة الفائض في الميزان التجاري للإمارات فيعني العكس اي ارتفاع حجم الاستيرادات وانخفاض حجم الصادرات في السنوات الاخيرة من الجدول ادناه .

3-5- المطلب الثالث : تحليل العلاقة بين المناطق الحرة والميزان التجاري لدولة الامارات العربية .

ان اهمية المناطق الحرة تتجلى في مجال التجارة الخارجية لكونها تهدف الى نمو الصادرات في الدولة المضيفة لها والذي يسمح باختراق الاسواق العالمية والهدف الرئيسي من اقامة المناطق الحرة تنويع مصادر الدخل من غير النفط من خلال نقل التكنلوجيا الى البلد المضيف وتوسيع القاعدة الانتاجية والصناعية والخدمية ومن ثم تنويع صادرات البلد الى الاسواق الدولية والخروج من الاعتماد على مصدر واحد من الايرادات الناتجة عن تصدير النفط الخام مثلا والتحول الى تنمية الصادرات الصناعية من خلال اقامة المناطق الحرة اي ان المشاريع والصناعات المقام تهدف الى تحقيق الارباح من خلال تنويع وتوسيع هيكل الصادرات وبالتالي زيادة موارد الدولة من النقد الاجنبي وتحسين ميزانها التجاري. **(Hassan ,2021 ,178)**

شهدت المناطق الحرة في دولة الامارات العربية المتحدة تطورا لافتا للنظر في التجارة الخارجية غير النفطية حيث تضاعفت قيمتها بين عام 1981 وعام 2015 بنحو (26) ضعفا وتضاعف حجم اعادة التصدير بنحو (58) ضعفا وتضاعف حجم الواردات بنحو(19) ضعفا بينما خلال الفترة من عام 2000 الى 2015 تضاعفت التجارة الخارجية للمناطق الحرة حوالي (16) ضعف حيث بلغت قيمتها في عام 2000 نحو (11.820) مليار دولار وتمثلت في (5.5) مليار دولار قيمة صادرات المناطق الحرة و(5.58) مليار دولار قيمة واردات المناطق الحرة لهذا العام , وحسب تقرير التجارة العالمي لعام 2015 حيث حلت الامارات العربية في المركز(16) لقائمة الدول المصدرة للسلع حيث انها حافظة على مكانتها المتقدمة على خارطة التجارة العالمية وحصلت على المركز(19) في قائمة الدول المستوردة للسلع واستطاعة ان تحافظ على مكانتها بين دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا كاهم سوق للصادرات والواردات وبلغ معدل نمو قطاع التجارة نحو 6.4% خلال الفترة من 2001 الى2015.(Ministry of Economy of the United Arab Emirates, 2016, p. 19)

وهنا يمكن لنا القول بان العلاقة بين المناطق الحرة في دولة الامارات العربية المتحدة والميزان التجاري للبلد المتمثل في الفرق بين حجم الصادرات والواردات الاجمالية للإمارات المتحدة هي علاقة متلازمة وذات تأثير مباشر حيث ان اي تغيرات تطرأ على حجم الصادرات والاستيرادات الاجمالية في المناطق الحرة سوف ينعكس اثرها على الميزان التجاري للإمارات لكونها تساهم بنسبة كبيرة في الصادرات والاستيرادات الاجمالية للبلد ومن خلال الجدول رقم (5) يمكن لنا تحليل بيانات الصادرات والاستيرادات والميزان التجاري ونسبهما وكما يلي .

1-3-5- الصادرات الاجمالية للإمارات وصادرات المناطق الحرة ونسبة مساهمتها فيها .

بلغ اجمالي صادرات الامارات المتحدة في عام 2011 نحو (299.1) مليون دولار بينما حققت المناطق الحرة في تلك السنة من الصادرات ما قيمته (31.051) مليون دولار وبنسبة مساهمة في الصادرات الاجمالية للبلد نحو (10.3%) وبلغت الصادرات الاجمالية للأمارات في عام 2015و2016 نحو (300.4) و(295.0) وارتفعت نسبة مساهمة المناطق الحرة فيها الى (14.6%) و(15.5%) عندما حققت اجمالي صادرات بقيمة (43.898) و(45.917) مليون دولار خلال العامين المذكورين ومن ثم ارتفعت نسبة مساهمة صادرات المناطق الحرة في الصادرات الاجمالية للبلد في عام 2020 لتصل الى (29.4%) عندما حققت صادرات بقيمة (109.8) مليون دولار وهي نسبة كبيرة قد رفعت من حجم الصادرات الاجمالية للبلد وزادت من قيمة مدخلات البلد من العملة الصعبة وساهمت في تحسين وضع الميزان التجاري للبلد وازدادت نسبة مساهمة

المناطق الحرة في اجمالي الصادرات الى اعلى مستوى لها في عام 2022 حيث بلغت (54%) اي اصبح حجم مساهمتها كبير جدا في صـــادرات البلد الاجمالية وبالتالي في ميزانها التجاري والذي يعكس لنا مدى اهميتها في الاقتصـــاد الاماراتي ودورها في تنمية احتياطيات البلد من العملة الصـــعبة وتطور الهيكل الاقتصـــادي للبلد من خلال زيادة الاســـتثمارات وتنوعها وبالتالي تنوع الانتاج والصادرات وعدم الاعتماد على قطاع واحد ومعالجة الاختلال الهيكلي في الاقتصاد .

2-3-5- الواردات الاجمالية للإمارات وواردات المناطق الحرة الاماراتية ونسبة مساهمتها فيها.

من الجدول رقم (5) فأن اجمالي واردات الامارات السـلعية ارتفعت من (195.4) مليون دولار في عام 2011 الى (234.6) مليون دولار في عام 2014 وحققت الواردات اعلى مستوى لها في عام 2017 عندما بلغت نحو(246.3) مليون دولار بزيادة مقدارها (50.9) مليون دولار مقارنة بعام 2011 ومن ثم انخفضت الى (233.3) مليون دولار في عام 2019 وذلك للأسباب المترتبة عن الجائحة في تلك الســـنة والذي حقق انخفاض نمو الواردات بنســـبة (-5.2%)في تلك الســـنة مقارنة بعام 2017 وبسبب ارتفاع حجم الانتاج وعمليات احلال الواردات تمكن الاقتصـاد الاماراتي من الاستمرار في خفض الواردات وهذا يدلل على مدى مســـاهمة الانتاج المحلي والمناطق الحرة في ســـد واشـــباع الحاجة المحلية المتنامي والذي ادى الى انخفاض اجمالي الواردات بدرجة كبيرة مقارنة بالسنوات السابقة خلال فترة الدراسة .

اما قيمة واردات المناطق الحرة في عام 2011 ساهمت في اجمالي واردات الامارات بنسبة (84%) وهي نسبة كبيرة وارتفع حجم الواردات في عام 2015 الى ما قيمته (184.172) مليون دولار وانخفضـــت مســـاهمتها في اجمالي واردات البلد الى (77.7%) اي انخفضت نسبة المساهمة بنسبة (6.3%) مقارنة بعام 2011 واستمرت نسبة مساهمة الواردات بالانخفاض حتى بلغت (70%)و(70.5%) خلال العامين 2018 و2019 لتعود مرة اخرى للارتفاع خلال الاعوام 2021 و2022 لتسجل نسبة مساهمة (94.6%) و (96%) على التوالي وهي نسب كبيرة مقارنة بالأعوام السابقة وما لذلك من اثر على الميزان التجاري والذي يلعب دورا كبيرا في ارتفاع حجم العجز فيه بسبب ارتفاع قيمة قيد المدين (السالب) والذي يتسبب في اختلال الميزان التجاري ولكن هناك آثار ايجابية غير مباشـــرة ممكن ان تعكســـها الزيادة في واردات المناطق الحرة على الاقتصـــاد الوطني والميزان التجاري حيث ان ارتفاع حجم الواردات من الخارج يعني ارتفاع حجم الانتاج في المناطق الحرة في حال كون المستوردات مواد خام او نصف مصنعة وهذه الزيادة في الانتاج سوف تنعكس على زيادة حجم صادرات المناطق الحرة والتي سوف تساهم في رفع اجمالي صادرات البلد والتي سيكون آثارها ايجابي على الميزان التجاري والاقتصاد الوطني بالإضافة الى ان زيادة حجم الواردات الى المناطق الحرة قد يؤدي الى رفع حجم الانتاج والســـلع الداخلة الى البلد والتي تحل محل الواردات من الخارج والتي بدورها تقلل من خروج العملة الصعبة من البلد واختصار تكاليف النقل والشحن والتمين في حال استيراد هذه السلع من الاسواق العالمية اضف الى ذلك ان ارتفاع نشاط المشاريع في المناطق الحرة قد يزيد من الطلب على الايدي العاملة المحلية والمواد الخام والخدمات وبالتالي رفع متحصلات البلد من العملات الصعبة والتي بدورها سوف تسهم في تحسين وضع الميزان التجاري وميزان المدفوعات في نفس الوقت .

3-3-5- نسبة الميزان التجاري الاجمالي الاماراتي الى الميزان التجاري للمناطق الحرة.

من الجدول رقم (5) ســـجل الميزان التجاري الســـلعي الاجمالي لدولة الامارات المتحدة فائض خلال الفترة من 2011 الى 2022 حيث ان جميع قيم الميزان موجبة مما تعني ان حجم الصـــادرات اكبر من حجم الواردات خلال تلك الفترة واعلى قيمة فائض في الميزان التجاري سجلها الميزان في عام 2020 عندما سجل فائض بمقدار (162.3) مليون دولار .

اما الميزان التجاري السلعي للمناطق الحرة فشهد عجزا طيلة فترة الدراسة وكانت جميع قيمه (سالبة) اي ان حجم استيرادات المناطق الحرة اكبر من حجم صادراتها حيث ان أعلى قيمة عجز سجلها في عام 2014 بلغت نحو (-153.709) مليون دولار واقل قيمة عجز في الميزان التجاري سجلها في عام 2022 هي (- 55.300) مليون دولار حيث ارتفع حجم الصادرات بنسبة اكبر من ارتفاع حجم الواردات في تلك السنة .

اما نســـبة الميزان التجاري للمناطق الحرة الى الميزان التجاري الاجمالي الاماراتي فأنه في عام 2011 بلغ (-128%) وهذا يمثل نسبة العجز الحاصلة في الميزان التجاري للمناطق الحرة الى الفائض في الميزان التجاري الاماراتي واعلى نسبة تحققت في عام 2016 هي (-260%) , اما اقل نسبة كانت في عام 2020 هي (-50.7%) اي ان العجز في الميزان التجاري للمناطق

الحرة يمثل نصف قيمة الفائض في الميزان التجاري الاجمالي للأمارات تقريبا , مما تقدم نستخلص بان صادرات وواردات المناطق الحرة والتي يمثلها ميزانها التجاري انما هي جزء لا يتجزأ من الميزان التجاري الاجمالي للإمارات وهي تمثل نسبة كبيرة منه بسبب النشاطات الكبيرة التي تقوم بها المشاريع والنشاطات الاقتصادية داخل المناطق الحرة ومالها من آثار كبيرة على الميزان التجاري للإمارات اذا اصبحت العلاقة واضحة بين المناطق الحرة والميزان التجاري ولا يمكن فصلهما ابدا مادامت التجارة الخارجية للمناطق الحرة مزدهرة وتشغل حجم لا يمكن اهماله من التجارة الاجمالي لدولة الامارات العربية المتحدة .

جدول (5)

اجمالي الصادرات والواردات والميزان التجاري للإمارات العربية والمناطق الحرة ونسبهما للفترة من (2011-2022) (مليون دولار)

السنة	صادرات المناطق الحرة السلعية غير البترولية	واردات المناطق الحرة السلعية غير البترولية	الميزان التجاري للمناطق الحرة	اجمالي صادرات الامارات السلعية (فوب)	اجمالي واردات الامارات السلعية (سيف)	الميزان التجاري الاجمالي للأمارات	نسبة صادرات المناطق الحرة الى اجمالي الصادرات	نسبة واردات المناطق الحرة الى اجمالي الواردات	نسبة الميزان التجاري للمناطق الحرة الى الميزان التجاري الاجمالي
2011	31,051	164,127	133.07-	299.1	195.4	103.7	%10.3	%84	%128-
2012	46,211	181,761	135.55-	356.5	218.0	138.5	%13	%83.3	%98-
2013	40,353	186,539	146.18-	371.1	230.0	141.1	%11	%81	%104-
2014	35,923	189,632	153,70-	343.0	234.6	108.4	%10	%80.8	%136-
2015	43,898	184,172	140,27-	300.4	237.0	63.4	%14.6	%77.7	%221-
2016	45,917	189,213	143,29-	295.0	239.9	55.1	%15.5	%78.8	%260-
2017	53,042	180,739	127,69-	313.5	246.3	67.2	%17	%73.3	%190-
2018	49,473	164,852	115,37-	321.0	235.3	85.7	%15.4	%70	%135-
2019	53,620	164,627	111,00-	313.7	233.3	80.4	%17	%70.5	%138-
2020	9,810	192,200	82.400-	373.0	210.7	162.3	%29.4	%91	%50-
2021	164.2	222,800	58.600-	317.6	235.4	82.2	%51.7	%94.6	%17-
2022	181,2	236.500	55.300-	335.1	246.3	88.8	%54	%96	%62-

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المناطق الحرة: إحصاءات التجارة الخارجية غير النفطية لعام 2011 -2023
التقرير الاقتصادي السنوي لوزارة الاقتصاد لسنوات 2011و 2019\ بيانات اجمالي الصادرات والواردات من التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

الاستنتاجات:

1- اهتمام دولة الامارات في تشريع القوانين ووضع السياسات الكفيلة بجذب وتشجيع الاستثمار الاجنبي والمحلي الى المناطق الحرة.

2- محاولة الحكومة الاماراتية تعديل كفة الموازنة في الاعتماد في نفقاتها على بقية القطاعات بدل الاعتماد على القطاع النفطي فقط .

3- ان صادرات وواردات المناطق الحرة في الامارات العربية تساهم بنسبة كبيرة في الميزان التجاري الاجمالي للامارات.

4- زيادة عدد المناطق الحرة وتنوع اختصاصاتها ومواقعها وكبر حجم الاستثمار الاجنبي والعربي والمحلي فيها.

5- ان حجم الاستثمار في المشاريع الصناعية الكبيرة قليل مقارنة بعدد المناطق الحرة وحجم الاستثمارات فيها.

التوصيات :

1- سن تشريعات وقوانين جديدة بما يخدم المستثمرين ويشجعهم على توطين استثماراتهم في الامارات وقوانين اخرى تحمي الاقتصاد الوطني من عمليات التهريب والاستنزاف للموارد الغير شرعي.

2- رفع كفة الاعتماد في النفقات الحكومية على ايرادات المناطق الحرة من خلال تطويرها وزيادة ايراداتها.

3- نوصي بالاهتمام في المناطق الحرة وتشجيع الاستثمار لتنويع مصادر الدخل لدولة الامارات العربية وعدم الاعتماد على الانشطة البترولية بصورة كبيرة.

4- نوصي بالاهتمام بالمشاريع الاستثمارية في مجال الصناعة وتشجيعها وجذب الاستثمارات ذات التخصص المطلوب والتي تقوي الروابط الخلفية والامامية مع الاقتصاد الوطني.

5- رفع مستوى الخدمات والحوافز وتسهيل اجراءات الاستثمار بما يمنح تلك المناطق مستوى تنافس اعلى مع المناطق الحرة للدول الاخرى وبما يجذب اكبر عدد من المشاريع في مختلف الاختصاصات.

المصادر:

1- Mazriq Ashour: The role of investment as a form of foreign direct investment in achieving regional economic development, selected experiences, the first national forum, prospects for regional and spatial development in Algeria, research, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Adrar University, year 2013/2014,

2 - Duha Salem Ahmed Al-Zaydan: Evaluation of industrial projects in free zones in Iraq, special reference to the free zone in Nineveh Governorate, Master's thesis, College of Administration and Economics, University of Mosul, 2004.

3- OPEC Report, 2023 Available at the link (www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/330.htm)

- 4-Nour al-Din Hormuz, Fadi Khalil, and Safwan Deeb: The reality of investment activity in free zones, Tishreen University Journal for Studies and Research, Volume 26, Issue 1, 2004.

5 Muhammad Ali Awad Al-Harazi: The economic role of free zones in attracting investment, a comparative study, Al-Halabi Legal Publications, Beirut, Lebanon, 2007.

6- Muhammad Naji Muhammad Al-Zubaidi: The effectiveness of foreign direct investment in developing free zones, a study of selected models for selected Asian countries, China, the United Arab Emirates, Iraq, doctoral thesis, College of Administration and Economics, University of Baghdad, 2008.

-3 7- Catherine Sami Adly Hanin: The emergence and development of free zones in Egypt, Middle East Research Journal, Issue 36, Part 2, 2016.

8-- Jalal Juwaida Al-Qassas: The role of free zones in influencing the performance of the Egyptian trade balance during the period from 2010 to 2021, Law Journal for Legal and Economic Research, article, Volume 2, Issue 2, Year 2022, .

9- Abdul Razzaq Hamad Hussein: The reality of investment in Jordanian free zones and the prospects for their development, Journal of Management and Economics, Volume (4), Issue (14), 2015. 2-

10- Muhammad Madahi: The problem of activating the role of export free zones - the Blara Free Zone as a model, North African Economics Journal, Volume 16, Issue 24, Year 2020,historian magazine, No. 61, 2022.

11-- Ministry of Economy, UAE https://www.moec.gov.ae/free-zones.

12-Manahel Mustafa Abdel Hamid, the economic importance of free ports, with reference to the proposed free economic zone in the Paul Port, Journal of Economic and Administrative Sciences, College of Administration and Economics, University of Baghdad, Volume 13, No. 46, 2007.

13- Hassan Linda: Free zones as a mechanism for promoting non-oil exports and integration into global value chains - presenting the experience of the United Arab Emirates and defining horizons in Algeria, Economic Study Journal, Volume 21, Issue 2, 2021.

14- Ministry of Economy of the United Arab Emirates: Study of the UAE economy, positive indicators and global leadership, 2016, p. 19.